

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على النظم التعليمية فى سلطنة عمان

أ.د/ محمد عبد الحميد لاشين
أستاذ الإدارة التعليمية كلية التربية
جامعة السلطان قابوس

خولة بنت خليفة بن محمد الخنبشية
وزارة التربية والتعليم
سلطنة عمان

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة تناول المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على النظم التعليمية في سلطنة عمان، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: تزايد مستمر في متوسط تكلفة الطالب في التعليم، وتختلف تكلفة الطالب الواحد باختلاف مستويات التعليم و أنواعه أي تختلف الطالب بالمرحلة الابتدائية عنها بالمرحلة الإعدادية وكذلك بالمرحلة الثانوية كما تختلف تكلفة الطالب بالتعليم العام عن زميله بالتعليم التجاري عن التعليم الصناعي. كما تختلف تكلفة الطالب بالحضر والمدن المكتظة بالسكان عن الطالب بالمناطق الريفية والنائية المخلخلة في الكثافة السكانية والتي تخدم تجمعات سكانية متناثرة ومتباعدة، وكذلك بقية المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير مباشر على النظم التعليمية في سلطنة عمان.

مقدمة:

من البديهي القول بأن الحياة وظروفها تتغير باستمرار ولا تبقى راکدة لا يمسهما التجديد، وهذا التغيير الذي نتحدث عنه لا يقتصر على الإنسان وحده، وإنما يمتد إلى كل شيء حوله، فالتغيير سمة أساسية من سمات الكون كله، ولا تختلف المجتمعات البشرية في طبيعتها عن ذلك، فغير موجود ذلك المجتمع الثابت الذي لا يعاني تغييراً، فأى مجتمع يتغير في نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما قد يتغير في ثقافته وعاداته وتقاليده، وقيمه وأنماط سلوك الأفراد (إلياس، ١٩٩٠).

وقد أدت ثورة الاتصالات والمعلومات وعولمة الاقتصاد والسياسة التي شهدتها العالم مؤخراً إلى تغييرات ثقافية وقيمية واجتماعية تزداد كل يوم وتيرتها وتأثيرها على كل مجتمعات العالم، وتشكل هذه إحدى أهم التحولات والتغيرات التي أثرت وستؤثر في تشكيل مجتمع القرن الحادي والعشرين، ومن ثم معالم وتوجيهات المؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية فيه (العيسري، ٢٠٠٤).

ويمثل التعليم جوهر الاستراتيجيات القومية الكبرى لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، نظراً لما لمستته تلك الدول من أدوار ملموسة للتعليم في العمليات التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وإسهاماته الحقيقية في تحقيق أمن الشعوب واستقرارها، ورفاهيتها وتقدمها (غنيمة، ١٩٩٦).

وهذا ما دفع دول العالم إلى تجديد وتطوير نظامها التعليمي إلى أن عملية التحديد لأي نظام تعليمي ترتبط بالتعرف على ما يحيط بذلك النظام من متغيرات أنية ومستقبلية اجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية، تلك المتغيرات تتنوع ما بين تحديات موجودة بالفعل، وتحديات من المتوقع حدوثها فهي ما زالت تتجمع وفي سبيلها للتشكيل والتبلور، وتحديات أخذت طريقها إلى التشكيل بالفعل، على نحو لا رجعة فيه واتسمت بالعمق والاتساع وتركت بصماتها على جوانب النشاط البشرى كافة، والتي من شأنها التأثير على هذا النظام التعليمي والنظرة إليه في ضوء المستقبل وطموحاته (جيدنز، ٢٠٠٢).

وتنطلق أهمية الدراسة في وضع رؤية مقترحة لمواجهة تلك المتغيرات وانعكاساتها على النظم التعليمية في السلطنة في بعدها الاجتماعي والاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

شهد المجتمع العماني في الفترة بعد عام ١٩٧٠ العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي كان لها انعكاسها على النظم التعليمية، ولما كانت النظم التعليمية ترتبط ارتباطاً

وثيقا بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تتأثر بها وتؤثر فيها، فقد كان من الضروري دراسة أثر هذه المتغيرات على النظم التعليمية في سلطنة عمان.

ولقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بتوضيح أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على النظم التعليمية، ومنها دراسة **خلف الله (١٩٩٢)** التي هدفت إلى التعرف على أهم المتغيرات المجتمعية التي حدثت في مصر في الفترة بين ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠، ومدى استجابة السياسة التعليمية لتلك المتغيرات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأزمة الاقتصادية كان لها أثر على التعليم وسياساته واتجاهاته، وأجرى **سلام (١٩٩٦)** دراسة هدفت إلى التعرف على أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بنية المجتمع اليمني وانعكاسها على منظومة القيم الاجتماعية، وكانت أداة الدراسة المقابلة والملاحظة والملاحظة بالمشاركة، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة بين العمل والدخل المتولد منه بغض النظر عن نوع المهنة، وارتفاع قيمة الانتماء لدى الباحثين، كما أجرى **شريقي (٢٠٠٢)** دراسة هدفت إلى الكشف عن التأثيرات التي أحدثتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها في بعض القيم الاجتماعية بالمجتمع السعودي، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، والاستبانة كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن ما حدث من تغير في أنساق القيم الاجتماعية في المجتمع السعودي يعود إلى مجموعة تحولات اجتماعية واقتصادية مر بها المجتمع السعودي في الفترة الحديثة، وقد قام **الحارثي (٢٠٠٦)** بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على التغير الاجتماعي وعلاقته ببنية الأسرة العمانية، وتكونت عينة الدراسة من ٣٠٥ أسرة من ولايتي إبراء ودماء والطائيين من المنطقة الشرقية بسلطنة عمان، واستخدم الباحث أسلوب المسح الاجتماعي، والمقابلة كأداة دراسة، وأظهرت النتائج أن التغير الاجتماعي والثقافي يؤدي إلى تغير القيم داخل الثقافة المجتمعية.

وأجرى **آدليندا أرجو ونيكول وبييلو ومانيلا أوليفيرا (٢٠٠٨)** دراسة هدفت إلى التعرف على أثر العوامل الاجتماعية والديموغرافية والشخصية على اتجاهات الطلاب نحو المدرسة والتعلم، واستخدمت الدراسة طريقة المسح بالعينة، والاستبيان كأداة للدراسة، وطبقت الدراسة على مجموعة من المناطق الريفية والحضرية وعلى مجموعة من طلاب المدارس ومجموعة من الأفراد ذوي الخبرة في المجتمع، وأظهرت النتائج أن المدرسة ومستوى تعليم الوالدين يؤثران على الاتجاهات نحو المدرسة والتعليم.

وفي ضوء ما سبق يتضح الاهتمام بدراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على النظم التعليمية ومحاولة الكشف عنها في سلطنة عمان، وتسعى الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النظام التعليمي في سلطنة عمان؟
٢. ما أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على النظام التعليمي في سلطنة عمان؟
٣. ما الآليات المقترحة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النظام التعليمي في سلطنة عمان؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التعرف على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النظام التعليمي في سلطنة عمان.
٢. التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على النظام التعليمي في سلطنة عمان.
٣. وضع آليات مقترحة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النظام التعليمي في سلطنة عمان.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية، وأهدافها، حيث يهتم هذا المنهج بوصف الظواهر وجمع الحقائق والملاحظات والمعلومات ووصفها ووصف الظروف الخاصة بها كما في الواقع (القاضي، ٢٠١٣).

الإطار النظري:

تمهيد:

نظراً للتوسع الذي يشهده العالم في حجم المعرفة، وما يحدث من تغيرات مستمرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، أصبح لزاماً على الأنظمة التعليمية أن تتغير وفقاً للتغيرات المواتية لها، والتي أصبحت تخضع للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشكل أحد الركائز الثابتة في التقدم الاقتصادي والصناعي في العالم المتقدم، وأصبح الحاضر والمستقبل يعتمد بدرجة كبيرة على السبق العلمي والتكنولوجي (بدران، ٢٠٠٠). ولقد ظلت المؤسسات التعليمية دائماً تابعة للمجتمع، تتابعه في حركته العامة، ولذلك فإن أية تغيرات اقتصادية كانت أو اجتماعية لا بد أن تؤثر على الأنظمة التعليمية في البلد.

أولاً: المتغيرات الاجتماعية وانعكاساتها على النظم التعليمية:

شهدت دول العالم خلال العقدین الماضيين تغييرات في العلاقات والبنىات والقيم الاجتماعية ممثلة بداية جديّة لإعادة هيكلة للبناء والأنساق الاجتماعية في دول العالم بتأثير من الإعلام العالمي، ونمو وظهور المجتمعات متعددة الثقافات (نتيجة لحركة النزوح والهجرات السكانية داخل وبين الدول)، وتغير في المفاهيم المتصلة بالأسرة والمنزل، ودور الشباب ودور الكبار ودور المرأة، والعلاقات الاجتماعية، سينشأ واقع جديد للهيكل والنسق الاجتماعي في كل دول العالم، فالأسرة التقليدية من حيث بنيتها وعلاقتها ودورها، وأدوار الأفراد فيها في تغير، وهذا يعني إعادة النظر في دورها في التنشئة والرعاية الاجتماعية، وقد بدأت أجهزة المجتمع تنقل كثير من جوانب التنشئة والرعاية الاجتماعية التي كانت تقوم به الأسرة.

والتربية الجيدة من خلال مناهجها الدراسية تقف مع العوامل الاجتماعية في جانبها الإيجابي فتزيد من الوعي بخطورة التكاثر اللامنضبط في النسل، وتزود كل عضو في الأسرة بمفاهيم ومهارات أساسية تتعلق بالدور الخاص الذي يقوم به، وتكسب الجميع قيماً وأخلاقاً تعمل للتكامل الروحي والأخلاقي والاجتماعي والإنتاجي في إطار إنساني متماسك (اللقاني، ٢٠٠١).

١- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم:

يشير علماء السكان إلى أن عدد سكان العالم يزداد بنسبة ١,٣٣ في العام، أي يزداد عدد السكان في العالم ٨٠ مليون نسمة في العام، ومعنى ذلك أن عدد سكان العالم يزداد اليوم بمقدار ٢١٩٠٠٠ نسمة، ويقدر نصيب البلدان النامية من مجموع النمو السكاني العالمي من ٧٧% عام ١٩٥٠ إلى ٩٣% في عام ١٩٩٠، ليصل في نهاية القرن إلى ٩٥%، وانعكس أثر ذلك على أساليب ومستوى المعيشة، كذلك على تمويل النفقات العامة، وأدى ذلك إلى أن النشء الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً قد زاد كثيراً فارتفع من ٧٠٠ مليون في ١٩٥٠ إلى ١,٧ مليار في ١٩٩٠، من هنا حدث ضغط كبير على النظم التعليمية (اليونسكو، ١٩٩٨)، وما من شك في أن التزايد السكاني الرهيب على مستوى العالم يلقى عبئاً ضخماً على التربية خاصة بعد أن آمنت جميع دول العالم بديمقراطية التعليم وضرورة توفيره لكل فرد من أبنائها، باعتباره حقاً من حقوق الإنسان.

ويعد العام ١٩٧٠ البداية الحقيقية لتطبيق النظام التعليمي الحديث في السلطنة، فقد رفع السلطان قابوس شعار "التعليم تحت ظل شجرة" منذ انطلاق النهضة الحديثة في السلطنة (وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٥)، فسهلت الأمور التعليمية وتم قبول (٢٤٥) طالب وافتتحت مدارس جديدة في القطاع الشرقي من صلالة والقرى الساحلية كطاقة ومرباط وسدح (Robert Anton Mertz، ١٩٧٢)، وخلال العام نفسه تم افتتاح مدرسة للبنات دخلتها (٦٥٠) طالبة (دائرة التخطيط التربوي، ١٩٧٥).

وفتحت الحكومة مدرسة ابتدائية في أزكي بثلاث مراحل ضمت (٢١٤) طالباً و(٥) معلمين، معظم هؤلاء الطلاب كانوا في مدارس الكتاتيب قبل التحاقهم بالمدرسة الحكومية (عبد الله النفيسي، ١٩٦٥ - ١٩٧٥) وخلال العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٠ ارتفع عدد الطلبة وبلغ (٦٩٤١) طالباً وطالبة وبلغ عدد الذكور منهم (٥٨٠٥) في حين بلغ عدد الإناث (١١٣٦)، أما في العام الدراسي ١٩٧٢/١٩٧١ فقد ارتفع عدد الطلبة وبلغ مجموعهم من بنين وبنات (١٥٣٣٤) طالب، وكان عدد الطلاب الذكور (١٣٣٨٢) أما الإناث فكان (١٩٥٢) طالبة

وشهد العام الدراسي ١٩٧٢/١٩٧٣ إنشاء مدارس جديدة للبنين أحداها في حاسك في الطرف الشرقي من محافظة ظفار وأخرى في مدى على الجانب الغربي إلى جانب مدرسة إضافية في صلالة نفسها، وبلغ عدد مدارس الذكور في العام المذكور (٧٢) مدرسة ووصل عدد الطلاب الذكور إلى (٢٧٦٩١) طالب والإناث (٧٨٧٤) طالبة وبلغ عدد المدارس (١١١) مدرسة منها مدرسة ثانوية للذكور و(٧) مدارس إعدادية و(١٠٣) مدرسة ابتدائية وهي موزعة إلى (٢٦) مدرسة للإناث و(٧٥) مدرسة للذكور (المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٥).

كما شهد العام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٥ زيادة في أعداد الطلبة في جميع مراحل السلطنة، حيث بلغ عددهم (٤٩٤١٤) طالباً وطالبة يدرسون في المرحلة الثانوية و(٥٧١) طالباً وطالبة في المرحلة الإعدادية الأكاديمية و(٧٠) طالباً في المرحلة الإعدادية المهنية و(١١٥) طالباً وطالبة في المدرسة الانتدابية الخاصة. والباقون وعددهم (٤٨٥٧٦) في التعليم الابتدائي في مدارس وزارة التربية والتعليم، ويشكل هذا جميع الطلبة البالغ عددهم (١٥٠٠،٠٠٠) وتبلغ النسبة الظاهرية للطلبة في المرحلة الابتدائية إلى من هم في سن التعليم الابتدائي ٢٠،٥٩%. ويعمل في هذه المدارس (٢١١٥) معلماً ومعلمة وإدارياً وتشكل القوى الوطنية ١٦،٧٤% من مجموع القوى التعليمية وتبلغ نسبة المتعلمين المؤهلين تربوياً حوالي ٥٦% من مجموع القوى التعليمية باعتبار الحد الأدنى من متطلبات التأهيل سنتان من الدراسة الأكاديمية فوق التعليم الثانوي وتبلغ نسبة المؤهلين من القوى الوطنية التعليمية ٠،٧٥% بموجب المعيار المذكور وتبلغ نسبة المعلم إلى الصف في المرحلة الابتدائية إلى (١،٤) معلم لكل فصل وتبلغ نسبة عدد الطلبة إلى المعلم الواحد (٢٦٠) طالباً في الذكور و(٢٨) طالبة في الإناث. وشهد العام نفسه افتتاح عدد من مراكز محور الأمية بلغ عددها (٧٤) مركزاً منها (١٦٩) فصلاً يلتحق بها (٥٨١٦) دارساً ودارسة (دائرة التخطيط التربوي، ١٩٧٤-١٩٧٥).

ولقد بلغت قيمة الاعتمادات الموجودة لأغراض التربية والتعليم منذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٥ وهي الفترة التي سبقت وضع الخطة الخمسية الأولى للوزارة للفترة من ١٩٧٦-١٩٨٠ مبلغاً قدره ٩،٧٨٥،٠٠٦ ريال عماني أنفقت على بناء المدارس والمنشآت التعليمية، هذا بالإضافة إلى بعض المدارس التي بنيت من مساعدات بعض الدول العربية الشقيقة علماً أن المبالغ التي خصصت للتعليم كانت بنسبة ٢،٧٩% من مجموع الميزانية العامة حيث استطاعت وزارة التربية والتعليم خلال السنوات السابقة أن تنشر التعليم في جميع أنحاء السلطنة فازداد عدد التلاميذ بشكل واضح لإقبال البنات على المدارس إقبالاً ملحوظاً رغم عدم وجود أية مدرسة للبنات في جميع أنحاء السلطنة قبل عام ١٩٧٠، وشهد العام ١٩٧٥/١٩٧٦ زيادة في عدد الطلبة حيث بلغ عددهم

في جميع مراحل السلطنة (٥٦١٥٠) طالباً وطالبة يدرسون في (٢١٠) مدرسة منهم (٢٠٠) طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية و(١٠٩٥) طالباً وطالبة في المرحلة الإعدادية الأكاديمية و(٨٤) طالباً في المرحلة الإعدادية المهنية و(٣٢٤) طالباً وطالبة في المدارس الابتدائية الخاصة والباقيون وعددهم (٥٤٤٥٧) في التعليم الابتدائي في مدارس وزارة التربية والتعليم، ويشكل هذا جميع الطلبة بنسبة ٣،٢٩% من مجموع السكان وبلغت النسبة الظاهرية للطلبة في المرحلة الابتدائية إلى من هم في سن التعليم الابتدائي ٢٢،٦٩%، وفي العام نفسه أجري أول امتحان لشهادة الدراسة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي للبنين (قسم الإحصاء التربوي، ١٩٧٥ - ١٩٧٦).

وخلال العام ١٩٧٦ وهو أول أعوام الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٧٦-١٩٨٠)، حصل تغير كبير في قطاع التعليم فبعد أن كان شعار المرحلة الأولى "التعليم تحت ظل شجرة" أصبح شعار المرحلة الثانية "بناء الإنسان العماني المنتمي إلى عصره القادر على المشاركة في النهضة العمانية بالعلم والمعرفة" (وزارة التجارة والصناعة، ١٩٧٠ - ١٩٨٠).

لقد عملت الخطة على مواصلة نمو الخدمة التعليمية بالإضافة إلى تنويع التعليم، فتم إنشاء مدرستين إعداديتين نموذجيتين ذواتي طابع مهني، إحداهما للبنين وأخرى للبنات، بالإضافة إلى فتح عدد من المعاهد المتخصصة أمام الحاصلين على الشهادة الإعدادية فتم افتتاح معهد نزوى الزراعي والبدء بالتعليم التجاري الثانوي للبنين، كما شملت الخطة العناية بتحسين نوعية المباني الدراسية غير الصالحة تربوياً، وهي المباني التي كانت مستأجرة أو التي أنشأت بمواد غير ثابتة كالخيام والتي استبدلت بمدارس مبنية بالمواد الثابتة (العبدواني، ٢٠١٠).

وعلى إثر ذلك ازداد عدد الطلبة ليصل إلى (٦٥٨٧٦) تلميذاً منهم (١٩١٧٩) من الإناث في المرحلة الابتدائية و(٢٣٢٢) طالباً منهم (٤٠٣) من الإناث في المرحلة الإعدادية و(٣٣٧) طالباً وطالبة منهم (٨٥) من الإناث في المرحلة الثانوية، ورافق هذه الزيادة في عدد الطلاب زيادة في عدد المدارس، حيث وصل إلى (٢٤٩) مدرسة ابتدائية وثانوية، وازداد أيضاً عدد الهيئات التدريسية إلى (٢٥٦٤) من الذكور والإناث منهم (٣٤٦) من العمانيين، وخصصت الوزارة أكثر من خمسة عشر مليون ريال عماني لهذه التوسعة في الميدان التعليمي بعد إن كانت ميزانية الوزارة مليون ريال عماني عام ١٩٧١ (قسم الإحصاء التربوي، ١٩٧٥-١٩٧٦).

لقد شهد العام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٧ تقسيم السلطنة إلى سبع مناطق تعليمية يدير كل منها مدير عام للتربية والتعليم وهي العاصمة والباطنة والشرقية والداخلية والجنوبية والظاهرة والشمالية، كما اتخذت السلطنة سياسة تنويع التعليم من أجل مواجهة متطلبات التنمية فيها، فكان التعليم حتى العام الدراسي ١٩٧٥/١٩٧٦ قاصراً على التعليم العام، ثم بدأ التنوع في العام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٧ بافتتاح أول معهد لإعداد المعلمين بصف واحد لإعداد المعلمين في ثانوية جابر بن زيد بلغ عدد تلاميذه (٢٦) تلميذاً من الناجحين من الصف الأول الإعدادي. ويعتبر هذا البرنامج مقدمة لمعهد إعداد المعلمين الذي افتتح العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ ويشترط للالتحاق به الحصول على الشهادة الإعدادية (مجلة النهضة العمانية، ١٩٧٩).

ابتداءً من عام ١٩٨١م وهو العام الأول من الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) توصلت مسيرة النهضة التعليمية في السلطنة في اتجاهين شمل الاتجاه الأول نشر التعليم بشكل عام بين أبناء الشعب العماني، أما الاتجاه الثاني فتضمن التطوير النوعي له، حيث واصلت المدارس الابتدائية الجديدة والبديلة انتشارها وزاد عدد المدارس الإعدادية، كما شمل الاهتمام معاهد إعداد المعلمين والمعلمات فتم تطويرها وأصبح القبول فيها مقصوراً على الحاصلين على شهادة الثانوية العامة (عيسى، ٢٠١٠). كما تمت إضافة مرافق تربوية واستكمال المباني الإدارية، فضلاً عن الدراسات والخطط التي أنجزتها السلطنة خلال تلك الفترة والتي كانت من أوليات القيادة العمانية. كما ازدادت تخصيصات قطاع التعليم التي بلغت (٨٤) مليون ريال عماني، والتي تعتبر قليلة قياساً

إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، إلا أنها حققت تقدماً ملموساً في هذا القطاع فزاد عدد المدارس إلى (٤٥٥) مدرسة، بلغ مجموع الدارسين فيها (١٤٠,٥٨٢) طالباً وطالبة ويتولى تعليمهم (٦٥٧٥) معلماً ومعلمة (بليخانوف، ٢٠٠٥)

وفي ضوء ما سبق يلاحظ انه لا يكاد يمر عام دراسي إلا وتكون هناك زيادة في إعداد الطلاب والهيئات التدريسية والمدارس، ففي العام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٤ ارتفع عدد طلاب المدارس الابتدائية إلى (١٥٥,٣٨٩) تلميذاً وتلميذة، بلغت نسبة البنات (٤٢%) يقابله ارتفاع ملحوظ في عدد طلبة المدارس المتوسطة إلى (٨٢٨,٧٥٥) طالباً وطالبة، بلغت نسبة البنات (٣٣%)، وعلى الصعيد الثانوي بلغ عدد الطلبة (١٩٥١) الفت البنات نسبة (٣٢%)، من ناحية أخرى كان هناك زيادة في عدد المدارس الابتدائية إلى (٣٠٨) مدرسة والمتوسطة (١٩٧) مدرسة والثانوية (٣٨) مدرسة (الصوفي، ٢٠١٠). وفيما يلي عدد من الجداول التي تشير إلى إحصائيات أعداد الطلاب من الفترة ١٩٧٠ إلى ٢٠١٤م وفقاً لإحصائيات دائرة الإحصاء بوزارة التربية والتعليم

جدول (١)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ١٩٧١ إلى ١٩٧٥م

لجنس	1970			1971			1972			1974			1975		
	تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام		
	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
كور	0	0	13382	0	0	20306	0	106	36351	0	437	39640	63	143	
إناث	0	0	1952	0	0	4029	0	40	12225	0	134	14817	19	57	
جملة	0	0	15334	0	0	24335	0	146	48576	0	571	54457	82	200	

يلاحظ من بيانات الجدول (١) أن هناك تزايداً مستمراً في أعداد الطلبة والطالبات في الفترة من العام ١٩٧١ إلى ١٩٧٥م في مدارس مراحل التعليم العام، كما نلاحظ أن التعليم في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ اقتصر على المرحلة الابتدائية، وابتدأت المرحلة الإعدادية في عام ١٩٧٢، والثانوية عام ١٩٧٣، وتدل هذه الإحصائيات على مدى النمو والتطور في مراحل التعليم العام.

جدول (٢)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠م

لجنس	1976			1977			1978			1979			1980		
	تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام		
	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
كور	4668	16094	23316	9294	3819	5397	5762	3025	5295	6657	7838	5640	6657	10284	1168
إناث	1796	406	2137	97	861	139	1516	494	1561	2278	2339	2729	3136	3445	383
جملة	6464	2015	25693	10271	4680	5364	7278	3539	6857	9866	10173	9370	9813	13729	1551

من جدول (٢) يتضح تزايد مستمر في أعداد الطلاب في جميع مراحل مدارس التعليم العام في الفترة من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠م، وهذا يرجع إلى التزايد المستمر في أعداد السكان في سلطنة عمان.

جدول (٣)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٥م

لجنس	1985			1984			1983			1982			1981		
	تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام		
	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
كور	65385	12223	1788	89492	19190	6208	80522	16425	4406	72311	14541	2899	6971	21668	97948
إناث	36201	4425	696	65897	9124	2943	54128	6912	1923	44156	5444	1231	3763	11060	77504
جملة	101586	16648	2484	155389	28314	9151	134650	23337	6329	116467	19985	4130	10734	32728	175452

يلاحظ من جدول (٣) استمرار التزايد في أعداد الطلاب في جميع مراحل مدارس التعليم العام في الفترة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٥م، حيث نجد أن إجمالي أعداد الطلاب ولطالبات في التعليم الابتدائي في عام ١٩٨١ (١٠١٥٨٦) طالبا وطالبة، في حين نجد أن هذا العدد ارتفع في عام ١٩٨٥ ليصل إلى (١٧٥٤٥٢) طالبا وطالبة، وهذا يرجع إلى النمو السكاني المستمر.

جدول (٤)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠م

لجنس	1990			1989			1988			1987			1986		
	تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام		
	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
كور	106848	24337	6832	95723	25882	29253	122374	30697	74903	6987	114630	26892	13105	40160	136746
إناث	88148	13678	4814	96892	25331	11374	106340	20333	77002	6318	97698	16197	12482	31849	121644
جملة	194996	38015	11646	19265	51212	42994	228714	51961	151032	13305	212328	43089	25587	72009	258390

من جدول (٤) يتضح الزيادة المستمرة في أعداد الطلاب في كل المراحل، حيث بلغ إجمالي عدد الطلاب والطالبات في المرحلة الابتدائية في عام ١٩٨٦ (١٩٤٩٩٦) طالبا وطالبة، تزايد هذا العدد ليصل في عام ١٩٩٠ إلى (٢٥٨٣٩٠) طالبا وطالبة، وهذا يرجع إلى تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم في سلطنة عمان.

جدول (٥)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ م

1995			1994			1993			1992			1991			الجنس
تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			
ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	
32767	65894	53802	28513	63100	15197	24635	58446	15094	9495	2023	14876	9568	4563	43519	كور
36085	56563	43683	31205	53393	14166	25969	49728	13925	2036	4434	13506	15403	3849	12854	إناث
5885	12245	29748	59714	16492	29364	50604	08172	9019	9859	6362	28383	31093	4129	27206	جملة

يلاحظ من جدول (٥) أن إجمالي عدد الطلاب في عام ١٩٩١ في كل المراحل بلغ (٣٨٧٢٨٩) طالبا وطالبة، تزايد هذا العدد ليصل إلى (٤٨٨٧٩٧) طالبا وطالبة في عام ١٩٩٥ م، ويعود ذلك إلى تزايد أعداد السكان وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم.

جدول (٦)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ م

2000				1999				1998				1997				1996				الجنس
تعليم عام				تعليم عام				تعليم عام				تعليم عام				تعليم عام				
ثانوي	إعدادي	ابتدائي	الحلقة الأولى	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	الحلقة الأولى	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	الحلقة الأولى	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	الحلقة الأولى	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	الحلقة الأولى	
50716	77810	13073	25239	4731	74743	14450	11634	3057	72151	14616	5770	39410	69677	15548	63679	66656	15565	3	ذكور	
54192	69481	12269	23977	4990	68391	13528	9029	4539	66472	13545	5630	41717	63241	14478	43977	58743	14505	4	إناث	
10490	14729	25343	49216	9721	14313	27979	2192	3845	33862	28988	11400	31127	13291	80027	07656	12539	90070	7	جملة	

يلاحظ من خلال النظر في البيانات الواردة في جدول (٦) استمرار تزايد أعداد الطلاب في مراحل التعليم العام، كما نلاحظ استحداث نظام جديد للتعليم في عام ١٩٩٨، حيث تم تغيير النظام في بعض مدارس التعليم الابتدائي إلى نظام التعليم الأساسي.

جدول (٧)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ م

2003		2002		2001		لجنس								
تعليم أساسي		تعليم عام		تعليم أساسي										
ابتدائي	اعدادي بنوي	ابتدائي	اعدادي بنوي	ابتدائي	اعدادي بنوي									
1307	1659	859	664	1576	1313	1698	1275	246	1678	1322	1747	1780	120	1449
6478	7936	3193	1969	5152	6223	3098	9898	10104	4553	6668	7888	11804	3153	4930
6360	6967	7803	1893	4892	6273	7065	9365	9704	4341	5919	6972	41103	2903	3451

من جدول (٧) يلاحظ بأنه تم التوسع في نظام التعليم الأساسي من خلال افتتاح مدارس الحلقة الثانية للتعليم الأساسي في عام ٢٠٠١، والتي بدأت بـ ٢٩٠٠ طالبا وطالبة ثم تزايد العدد ليصل إلى ١٨٩٣٥ طالبا وطالبة بحلول عام ٢٠٠٣، كما يلاحظ انخفاض في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في المرحلة الابتدائية بمدارس التعليم العام، بينما استمر التزايد في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في المرحلة الثانوية بمدارس التعليم العام.

جدول (٨)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ م

2006		2005		2004		لجنس								
تعليم أساسي		تعليم عام		تعليم أساسي										
ابتدائي	اعدادي بنوي	ابتدائي	اعدادي بنوي	ابتدائي	اعدادي بنوي									
71470	53663	37325	2636	54372	1520	964	360	1533	1454	1358	1570	479	1085	1488
66227	47820	3682	50640	52618	7170	5264	4969	4685	6158	5591	7504	6520	6256	5673
13769	70148	7415	2327	12699	6659	5641	4818	4516	5924	5355	5534	5287	8125	5436

يتضح من خلال النظر في البيانات الواردة في جدول (٨) تزايدا مستمرا في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في الحلقتين الأولى والثانية بمدارس التعليم الأساسي، بينما يلاحظ انخفاض في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في مدارس التعليم العام في عام ٢٠٠٥، ثم يعود في الارتفاع بحلول عام ٢٠٠٦ م.

جدول (٩)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ م

الجنس	2009						2008						2007																	
	تعليم أساسي		تعليم عام		ستقلة		تعليم أساسي		تعليم عام		ستقلة		تعليم أساسي		تعليم عام		ستقلة													
	الأولى	الثانية	(٤-١)	(١٠-٥)	(١٢-١١)	الأولى	الثانية	(٤-١)	(١٠-٥)	(١٢-١١)	الأولى	الثانية	(٤-١)	(١٠-٥)	(١٢-١١)	الأولى	الثانية	(٤-١)	(١٠-٥)											
كور	58043	75826	12738	77939	49108	70478	86364	8968	50255	49164	71191	96439	7076	45608	49830	58043	75826	12738	77939	49108	70478	86364	8968	50255	49164	71191	96439	7076	45608	49830
إناث	55798	73470	12471	72007	45836	58500	84185	8721	57469	46228	59875	93757	7001	43822	46794	55798	73470	12471	72007	45836	58500	84185	8721	57469	46228	59875	93757	7001	43822	46794
جملة	133841	149296	25209	149946	94944	138978	170549	17689	117724	95392	141066	190196	14077	89430	96624	133841	149296	25209	149946	94944	138978	170549	17689	117724	95392	141066	190196	14077	89430	96624

يلاحظ من جدول (٩) استمرار التزايد في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في الحلقتين الأولى والثانية في مدارس التعليم الأساسي في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ م، كما يلاحظ أنه تم إلغاء مسمى مراحل التعليم العام (ابتدائي - إعدادي - ثانوي)، وقسمت الصفوف في التعليم العام إلى (٤-١) و(١٢-٥)، كما يلاحظ انخفاض إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في التعليم العام نتيجة لتغيير نظام التعليم في بعض المدارس من التعليم العام إلى التعليم الأساسي.

جدول (١٠)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ م

الجنس	2012						2011						2010																	
	تعليم أساسي		تعليم عام		ما بعد الأساسي		تعليم أساسي		تعليم عام		ما بعد الأساسي		تعليم أساسي		تعليم عام		ما بعد الأساسي													
	الأولى	الثانية	(٤-١)	(١٠-٥)	(١٢-١١)	الأولى	الثانية	(٤-١)	(١٠-٥)	(١٢-١١)	الأولى	الثانية	(٤-١)	(١٠-٥)	(١٢-١١)	الأولى	الثانية	(٤-١)	(١٠-٥)	(١٢-١١)										
ذكور	73471	102519	6199	33882	48595	77617	106520	4051	2484	47449	81671	113565	22391	17958	43238	73471	102519	6199	33882	48595	77617	106520	4051	2484	47449	81671	113565	22391	17958	43238
إناث	71430	100025	6156	33047	47196	76659	105477	4032	2400	46402	80495	111966	22591	17457	43819	71430	100025	6156	33047	47196	76659	105477	4032	2400	46402	80495	111966	22591	17457	43819
جملة	144901	202544	12355	66929	95791	154276	211997	8846	4884	93851	162166	225531	4498	35415	87057	144901	202544	12355	66929	95791	154276	211997	8846	4884	93851	162166	225531	4498	35415	87057

من خلال البيانات الواردة في الجدول (١٠) يلاحظ استمرار التزايد في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي، كما يلاحظ استمرار الانخفاض في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في الصفوف (٤-١) و(١٠-٥) من التعليم العام، ويرجع ذلك إلى تحول نظام التعليم في بعض المدارس من التعليم العام إلى التعليم الأساسي.

جدول (١١)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤م

لجنس	2014				2013				لجنس	
	لأساسي	تعليم عام		تعليم أساسي	لأساسي	تعليم عام		تعليم أساسي		
		الصفوف	الحلقة			الصفوف	الحلقة			
	(١٠-٥)	(٤-١)	لثانية	لأولى	(١٢-١١)	(١٠-٥)	(٤-١)	لثانية	لأولى	
ذكور	8006	317	124358	90148	43250	12420	1240	17443	85829	
نات	8169	243	122538	89256	42142	12288	1198	116113	84968	
جملة	16175	560	246896	179404	85392	24708	2438	233556	170797	

من جدول (١١) يتضح مدى التزايد في أعداد الطلاب والطالبات في التعليم في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤م، حيث بلغ إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في عام ٢٠١٣م (١٧٠٧٩٧) طالبا وطالبة، وارتفع العدد ليصل إلى (١٧٩٤٠٤) طالبا وطالبة في عام ٢٠١٤م، ويعود ذلك الارتفاع إلى التزايد المستمر أعداد السكان في سلطنة عمان.

جدول (١٢)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م

النوع الاجتماعي	الصفوف (١١ - ١٢)												الإجمالي
	الصفوف (٥ - ١٠)						الصفوف (١ - ٤)						
العام	الثاني عشر	الحادي عشر	العاشر	التاسع	الثامن	السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	
ذكور	1906	206	224	220	2197	242	2508	250	2367	2612	272	253	2829
	9	34	34	49	5	97	0	39	6	7	07	97	84
إناث	1940	206	221	217	2173	234	2453	245	2357	2539	269	252	2794
	7	91	71	89	9	46	8	64	6	3	06	19	39
الإجمالي	3847	413	446	438	4371	477	4961	496	4725	5152	541	506	5624
	6	25	05	38	4	43	8	03	2	0	13	16	23

يتضح من الجداول السابقة مدى التزايد الكبير في أعداد الطلاب من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٧م، وسنتعرض فيما يلي إلى بعض المؤشرات الإحصائية التي يتم استخراجها وترد في الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية والذي يصدر سنويا.

مؤشرات تتعلق بتطور عناصر التعليم (مدارس-شعب- تلاميذ) حسب الجنس وهيئات التدريس بمختلف المراحل خلال السنوات الخمس الأخيرة ومعدل النمو السنوي. ففي الفترة من العام الدراسي ٩١/٩٠ إلى ٩٥/٩٤ بلغ معدل النمو السنوي في عدد المدارس ٤,٤% وفي عدد الشعب ٧,٧% وفي عدد الطلاب ٧,٢% (للذكور ٦,٤% وللإناث ٨,١) وفي الهيئة التدريسية ٨,٥%. أما على مستوى المرحلة فيوضحها الجدول التالي:

جدول (١٣)

معدل الزيادة السنوي فى عدد المدارس والشعب والطلاب

البيان	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
معدل الزيادة السنوي فى عدد المدارس	2%	8,2%	15,4%
معدل الزيادة السنوي فى عدد الشعب	3,9%	11,4%	23,9%
معدل الزيادة السنوي فى عدد الطلاب	3,2%	12,8%	23,6%

نلاحظ من الجدول السابق تزايد مستمر لأعداد المدارس والشعب والطلاب، وهذا يشير إلى التزايد المستمر فى أعداد السكان.

٢- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة فى العمل

تغيرت الأفكار السائدة التى لا تعتبر أن للمرأة دور كبير فى الحياة الاقتصادية بأي مجتمع، وباتت أي دولة لا تؤمن بأن المرأة نصف المجتمع تعاني من ضعف العائد الذى يمكن أن يجنيه ذلك الاقتصاد، وضعف فى معدلات النمو. فالعديد من الدول التى استبعدت المرأة فى الحياة الاقتصادية وتحرمها من القيام بأي نشاط فى المجتمع بسبب عادات قديمة كما كان منتشرًا فى الصين والهند، شل قدرة الاقتصاد على النهوض والنمو.

يشير خبراء فى الاقتصاد أن زيادة مشاركة المرأة فى المجتمع وانخراطها فى سوق العمل كانت القوة الرئيسية للنمو خلال العقدين الماضيين، ويؤكدون أن مساهمة المرأة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى العالمى يزيد على ما تحققه الابتكارات التكنولوجية الجديدة أو حتى عمالقة الاقتصاد الجدد مثل الصين والهند، ولو تم إضافة قيمة عمل المرأة فى المنزل ورعاية الأطفال، فإن إجمالى مساهمتها فى الناتج المحلى العالمى ستزيد على النصف.

هذا الارتفاع الكبير فى مشاركة المرأة فى الاقتصاد عائد إلى ارتفاع نسب المرأة فى التعليم وامتداد هذا النجاح إلى الجامعة حيث يمثلن حاليًا حوالي ٥٥% من إجمالى عدد الطلاب الجامعيين.

شهدت العقود الأخيرة الماضية نهضة كبيرة على مستوى مشاركة المرأة فى الاقتصاد وحققت فقرة كبيرة فى انتزاع حقوقها فى سوق العمل، وتستهدف المفوضية الدولية أن ترفع نسبة المساواة بين الرجل والمرأة إلى نسبة المساواة الكاملة ٥٠ - ٥٠ بحلول العام ٢٠٣٠.

فى الولايات المتحدة أكبر اقتصاد على مستوى العالم بلغ عدد النساء العاملات يوازي تقريبًا عدد الرجال، وفى الصين تقف النساء تحت سن ٣٥ سنة كمحرك أساسي له. وحسب الإحصائيات التى أوردتها المفوضية فإن نسبة النساء فى سن العمل اللاتي يحصلن على عمل تقدر بحوالى ٥٠% مقارنة مع نسبة الرجال البالغة ٧٦% (المرأة فى الاقتصاد، <https://www.noonpost.org/content/17012>).

أما بالنسبة لسلطنة عمان فنجد التوجهات السياسية واضحة وجليّة فى حفظ المكانة الاجتماعية للمرأة والنهوض بها كلبنة أساسية فى بناء المجتمع. ويبدو هذا واضحًا على الأخص فى خطابات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم-حفظه الله ورعاه- نحو تعزيز دور المرأة وحفظ حقوقها بالمساواة مع الرجل وتكريمها بإشراكها فى خدمة الوطن فى مختلف المجالات.

وتأتي عمان في مقدمة دول المنطقة التي استعانت بالعنصر النسائي في مختلف اجهزتها الرسمية وفي المؤسسات الأهلية التي تديرها الشركات والقطاع الخاص ويعتبر جهاز الشرطة أول مؤسسة رسمية دخلت إليها المرأة العمانية للعمل بها بشكل رسمي في بداية السبعينات في عام ١٩٧٢ ومنذ ذلك التاريخ بدأ دخول المرأة للعمل في مختلف الأجهزة الرسمية مثل الاعلام والثقافة والتعليم والصحة وغيرها من الجهات الأخرى لتصبح المرأة العمانية اليوم متواجدة في قطاعات اقتصادية مختلفة تنسم بالحركة اليومية كالمطارات والفنادق والشركات السياحية وغيرها (المرأة العاملة في سلطنة عمان، alolabor.org/wp-content/uploads/2010/10/oman.doc).

فالمرأة ساهمت مع شقيقها الرجل إسهاما فاعلا في التنمية الاقتصادية للبلد، وكانت محل اهتمام وتقدير من الجهات المسؤولة في سلطنة عمان، لذلك كفل النظام الأساسي لسلطنة عمان حقوقا للمرأة العمانية العاملة، أبرزها تكافؤ الفرص في العمل، والتعليم والمساواة في الأجور طبقا للمؤهلات بين الذكور والإناث.

ثانياً: المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على النظم التعليمية

إن للتوجهات الاقتصادية التي تأخذ بها سلطنة عمان دورها الملموس في التأثير على النظم التعليمية فيها، وسنستعرض فيما يلي أهم هذه المتغيرات.

١- تغيير الأدوار الاقتصادية للدولة في ظل اقتصاد السوق الحر

رغم أن اقتصاد السوق الحر يعتمد على توفير كافة السلع والخدمات وإخضاعها لمعايير الربح والعرض والطلب في ظل تقليص أدوار الدولة الاقتصادية والخاصة بدعم كافة السلع، إلا أن ذلك لا ينطبق على قطاع الخدمات، وخاصة الخدمات التعليمية التي سوف تظل مسؤولة الدولة لضمان تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص (العريني، ٢٠٠٧).

٢- تزايد حجم التجارة الإلكترونية

نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيق سبل وآليات ووسائط التجارة الإلكترونية على كثير من المنتجات والتي ترتبط بمجالات الاقتصاد، فقد انعكس ذلك على التعليم في صورة جامعات افتراضية وجامعات إلكترونية تعتمد على التكنولوجيا في تعليم الدارسين، وتقديم المعرفة لهم عن بعد بواسطة البريد الإلكتروني، وشبكة الإنترنت (المالكي، ٢٠٠٣).

٣- تذبذب أسعار النفط

لقد كان لظهور النفط أثره في التغيرات الاقتصادية، حيث سنت الأنظمة الاقتصادية، وزادت المبادرات التجارية الفردية والأسرية، التي شهدتها المجتمع والفرد، وتمثل ذلك في ارتفاع مستوى الدخل، وتغير أنماط النشاط الاقتصادية، وتغير جيل العمالة ومهاراتها، وزادت المدخرات، وانتشرت الصناعات الثقيلة والخفيفة بجانب الصناعات الاستهلاكية التقليدية، وتطورت الزراعة باستخداماتها للتقنية الحديثة، كما زادت كفاية المؤسسات المالية، وظهرت المدن الصناعية (فلاته، ٢٠١٢).

ولكن في ظل تذبذب أسعار النفط أقر مجلس الوزراء العماني إجراءات لمواجهة الانخفاض العالمي لأسعار النفط، تشمل زيادة أسعار الوقود في السلطنة والضرائب على الشركات ورسوم خدمات حكومية، حسب ما أفادت وكالة الأنباء الرسمية أمس.

وأشارت الوكالة إلى أن المجلس أقر في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء، خطة خمسية للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠، ومشروع الموازنة العامة للسنة المقبلة. كما أقر المجلس «عددا من الإجراءات لمواجهة تأثيرات انخفاض أسعار النفط، بما يكفل استدامة الأوضاع المالية للدولة». وأضافت أن «أهم هذه

الإجراءات تخفيض الإنفاق الحكومي وتنمية الإيرادات غير النفطية من خلال رفع معدلات الضريبة على أرباح الشركات ومراجعة ورفع الرسوم على بعض الخدمات الحكومية وتعديل أسعار المنتجات النفطية بما يتوافق مع الأسعار العالمية لتلك المنتجات ابتداء من منتصف يناير ٢٠١٦. وأشارت إلى أنه «حرصاً من مجلس الوزراء على التقليل من حدة تأثير هذه الإجراءات فقد وجهت الهيئة العامة لحماية المستهلك بتكثيف مراقبة الأسعار بحيث لا تكون هناك زيادة غير مبررة تتجاوز الآثار المباشرة لهذه الإجراءات». ولم تكشف الوكالة أي تفاصيل عن زيادات الضرائب وأسعار البترول. وكان مجلس الشورى صوت الأسبوع الماضي بالموافقة على زيادة ضريبة الشركات إلى ١٥ في المئة بدلاً من ١٢%. وقالت الوكالة إن أهم هذه الإجراءات «تخفيض الإنفاق الحكومي، وتنمية الإيرادات غير النفطية من خلال رفع معدلات الضريبة على أرباح الشركات، ومراجعة ورفع الرسوم على بعض الخدمات الحكومية، وتعديل أسعار المنتجات النفطية بما يتوافق مع الأسعار العالمية» بدءاً من منتصف يناير المقبل. وكانت السلطنة توقع أن يبلغ عجز ميزانية ٢٠١٥، ستة مليارات ونصف المليار دولار. وتنتج سلطنة عمان قرابة مليون برميل من النفط يوميا. وتأتي الخطوة العمانية بعد إعلان السعودية الاثنين رفع أسعار منتجات عدة أهمها الوقود والكهرباء والمياه، بعد تسجيل عجز قياسي في ميزانية ٢٠١٥ بلغ ٩٨ مليار دولار، وتوقع ٨٧ ملياراً من العجز في ٢٠١٦ (الاتحاد، ٣ ديسمبر ٢٠١٥).

٤- تحرير التجارة الدولية واتفاقية الجات

في ظل المنافسة العالمية على الإنتاج وزيادة الانفتاح الاقتصادي على العالم وتحرير التجارة الدولية على كافة الأصعدة العالمية والمحلية في إطار تفعيل اتفاقية الجات، فإن السوق العالمية في المستقبل سوف تخضع لعنصر الجودة والتميز فيما يخص جميع عناصر العمل والإنتاج، وهذا يلقي على التعليم مسئولية التكيف مع التدايعات (العريني، ٢٠٠٧).

٥- الاتجاه نحو خصخصة التعليم

تعني أن تسند الحكومة إدارة وتمويل أو بناء المدارس وبعض المهام الأخرى المتعلقة بالتعليم للقطاع الخاص ليقوم بهذه المهام بالاشتراك مع الحكومة أو بدون ذلك لتوفير فرص تعليمية أكبر وتحسينها وتحقيق التنافسية (محمد، ٢٠١٠).

وتعرفها نصير (٢٠١٣) الخصخصة أنها تعزيز لدور القطاع الخاص في نشاط التعليم لخصخصة التعليم وإدارته وتمويله ليدار على أسس تجارية.

ويرى خليل (٢٠٠٦) أنها السياسة التي تسعى لجعل التعليم خاصاً وإنشاء مدارس مملوكة من شركات وأفراد ومؤسسات غير حكومية بحيث لا يكون هدفها الربح مع عدم الممانعة من الحصول على عائد اقتصادي من ذلك وتكون أهداف تلك المدارس نابعة من السياسة العامة نفسها التي تنتهجها المدارس الحكومية.

ونرى أن خصخصة التعليم هو إشراك القطاع الخاص للمساهمة في حركة التعليم في البلد بعد زيادة الطلب عليه وتنوع مصادره وأساليبه وحاجاته لمساندة الحكومة في التكاليف المترتبة عليها لتوفيره لجميع المواطنين وضمان الفرص المتساوية لهم.

ومع تعدد المفاهيم حول مفهوم الخصخصة نجد أنها تعني:

- مشاركة القطاع الخاص في التنمية وتوسيع نشاطه الاقتصادي
- تقليل الأعباء على الحكومات الناتجة من الطلب المتزايد على التعليم
- نواتج التعليم تساهم في سوق العمل الخاص فتعتبر شركة القطاع الخاص استثمار يعود لها.

• هناك عائد اقتصادي يعود للقطاع الخاص من ذلك ولا يكون هدفاً رئيسياً.

تجربة سلطنة عمان في الشراكة مع القطاع الخاص في التعليم العالي

في ظل الاتجاهات العالمية والعربية نحو موضوع الشراكة مع القطاع الخاص في تشغيل بعض مدارس التعليم ما قبل الجامعي بدأت سلطنة عمان ممثلة في وزارة التربية والتعليم الحديث عن موضوع التخصص أو الشراكة على حد التسمية المصرح بها في الخبر المنشور بجريدة عمان بشهر أبريل ٢٠١٧ حيث صدر المقال بعنوان مستقبل التعليم يجب ان يقوم على مبدأ الشراكة المجتمعية في الإدارة والتمويل (جريدة عمان، ٢٠١٧).

ونرى أن سلطنة عمان ليست بمعزل عن الأحداث التي تدور في العالم سواء منها الاقتصادية في ظل تدني أسعار المنتجات النفطية التي تعتمد عليها السلطنة اعتماداً كبيراً في ميزانيتها وفي ظل التقدم العلمي والتكنولوجي والحاجة الماسة لتنويع التعليم والبحث عن الجودة للتقدم في فتح قنوات ومصادر استثمارية أخرى للاقتصاد العماني.

وحيث إن تكلفة الطالب تزداد كل سنة حيث بلغ معدل نمو تكلفة الطالب في الصفوف ٤-١ بلغت ١١% وفي الصفوف ٥-١٠ بلغت ١٠% (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩).

لذا وجب الأخذ في الاعتبار البحث عن بدائل أخرى لتمويل الطلب المتزايد على التعليم والبحث عن النمو النوعي فيه.

والجدير بالذكر أن سلطنة عمان من الدول العربية التي قطعت شوطاً ولديها من الخبرات السابقة في مجال الشراكة مع القطاع الخاص في التعليم العالي حيث صدر في العام ١٩٩٦ مرسوماً بإنشاء الكليات والمعاهد الخاصة التي تتولي تدريس نوع أو أكثر من التخصصات العلمية والفنية بعد المرحلة الثانوية بما يخدم احتياجات وسوق العمل (عبد الدايم، ٢٠٠٠).

وأن السبب الرئيس في نشوء التعليم العالي الخاص في البلدان العربية هو عجز التعليم الحكومي عن استيعاب جميع الراغبين في الانتساب إليه بسبب تزايد الطلب عليه (عبد الدايم، ٢٠٠٠).

وحسب وزارة التعليم العالي فإن هذه الوزارة منذ إنشائها العام ١٩٩٤ تعمل على النهوض بالتعليم العالي في السلطنة وتوسعت في المجالات والتخصصات التي تلبى سوق العمل، ولم يكن هذا التوسع محصوراً على التعليم العالي الحكومي بل للتعليم العالي الخاص إسهامات ملموسة بعد ان أتيحت الفرصة للاستثمار في هذا المجال، حيث أنتت تجربة سلطنة عمان في ذلك للمساهمة في تغطية احتياجات السلطنة من الكوادر المؤهلة علمياً وفنياً.

وتم وضع الأنظمة والتشريعات واللوائح التنفيذية لعملية إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاص حيث الإشراف عليها يكون بشكل مباشر من وزارة التعليم العالي وهي من تنظم علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع وتضع الضوابط لضمان جودة التعليم (وزارة التعليم العالي، ٢٠١١).

ومرت هذه اللوائح بعدة خطوات

■ صدر المرسوم (٩٩/٤١) بإصدار نظام الجامعات الخاصة.

■ صدر المرسوم السلطاني (٩٩/٤٢) بإنشاء الكليات والمعاهد الخاصة العليا.

وَمَر التعليم العالي بعدة مراحل حيث صدر في العام ١٩٩٦ المرسوم السلطاني (٩٦/٦٨) بشأن إنشاء الكليات والمعاهد الخاصة وبعد صدور القانون الخاص بنظام الجامعات تزايد أعدادها تدريجياً وحتى تاريخ هذا التقرير تبلغ الكليات الخاصة ١٢ كلية من أصل ١٦ جامعة وكلية.

وتعتمد في تمويلها على رؤوس الأموال التي تخصصها، والقروض الحكومية الميسرة، والبعثات الحكومية الداخلية الكاملة والجزئية، والدعم المالي، والإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدولة لهذا القطاع (وزارة التعليم العالي، ٢٠١١).

بوادر الشراكة مع القطاع الخاص في مجال التعليم المدرسي بسلطنة عمان

في الآونة الأخيرة بدأ الحديث عن تشغيل بعض المدارس الحكومية من قبل القطاع الخاص في تصريح لوزارة التربية والتعليم وذلك أسوة ببعض الدول من خلال تجاربها في الشراكة مع القطاع الخاص.

وقامت وزارة التربية والتعليم بدراسة أولية في اقتصاديات التعليم لإدارة وتشغيل بعض المدارس الحكومية بناءً على تجارب الدول التي ترى أن تنوع الأساليب التي توظف بها المخصصات المالية لقطاع التعليم يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية للمدارس ويوفر أنماطاً وفرصاً متنوعة في إدارة النظم التعليمية وصولاً لمتطلب تحقيق الجودة.

واعتمدت وزارة التربية والتعليم على الافتراضات التالية في تصريحها

أولاً: الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم

ثانياً: تراجع القوة الاقتصادية للدول مع تناقص الموارد المالية ونمو أكبر للقطاع الخاص ما يجعل صعوبة تمويل التعليم بشكل كلي من الدولة على المدى البعيد.

والسلطنة يجب أن تجد بدائل تمويلية أخرى منها الشراكة مع القطاع الخاص في مجال التعليم ولا يخرج ذلك عن الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠ الذي أكد على دعم وتشجيع استثمار القطاع الخاص.

ومع تطور برامج التعليم النوعية وتجويد التعليم أصبحت نفقاته في تزايد أكبر مما حدا بالمسؤولين عن التعليم دراسة بدائل متنوعة تكفل جودته ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي ومن أجل تحقيق ذلك يجب توثيق الصلة مع القطاعات الأخرى غير الحكومية.

ومن هنا جاء قرار مجلس التعليم (٢٠١٦/٣/٧) بمباركة توجهات وزارة التربية والتعليم في إعداد دراسة للجدوى الاقتصادية من تشغيل وإدارة بعض المدارس الحكومية من قبل القطاع الخاص لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم المدرسي، مع ضمان التشريعات القانونية والإدارية والتربوية بما يضمن عدم المساس بحق الطالب في التعليم المجاني وحق ولي الأمر ان يقدم لابنه تعليماً نوعياً ذا جودة ونظام المحاسبية للكادر الإداري والتدريسي.

وفي إطار مداخل النظم التعليمية المتعددة في الشراكة مع القطاع الخاص فإن وزارة التربية والتعليم تدرس مدخل المدارس المفوضة (التعاقد التشغيلي) وهو نظام إسناد إدارة وتشغيل مدارس حكومية إلى القطاع الخاص نظير مبالغ مالية يتم الاتفاق عليها.

ويصبح للقطاع الخاص بإمكانه توفير خدمات أخرى بجوار الإدارة والتشغيل مثل خدمات مرافق البنية الأساسية (التصميم، البناء، الصيانة) خدمات غير تعليمية (التمويل، نقل الطلبة)

وخدمات الدعم وتدريب المعلمين وغيرها.

وترى الوزارة أن هذا التوجه له العديد من الإيجابيات مثل ضمان جودة الأداء، كفاءة التشغيل، فعالية الإنفاق، خفض التكاليف، تقاسم المخاطر، المحاسبة ومراقبة الجودة.

وتؤكد وزارة التربية والتعليم أن لن يترتب أية تكاليف مالية على الطالب او ولي الأمر لأن النظام الأساسي للدولة كفل مجانية التعليم للطلاب (جريدة عمان، ٢٠١٧)

٦- تزايد الآثار المترتبة على العولمة

وفي ظل تداعيات العولمة الاقتصادية حدثت تغيرات جوهرية في مناحي الحياة المختلفة وخاصة التعليم باعتباره مسئولاً عن مواكبة تحولات العولمة الاقتصادية والتكيف مع متطلباتها، وهذا يتطلب تغيير محتوى برامج الإعداد العلمي والتكنولوجي والمهني في المؤسسات التعليمية، والاهتمام بتدريب الطلاب تدريباً يلائم الحياة العملية، وتحويل المعارف النظرية إلى عملي يمكنهم من مواجهة التطورات التكنولوجية والاقتصادية المصاحبة للعولمة (المهدي، ٢٠١٣).

٧- تنامي الثروة العلمية والطفرة التكنولوجية

إن العصر الذي نعيشه هو عصر الثورة التكنولوجية وعصر التغير المتسارع، وعصر الانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي، والثورة التكنولوجية التي هي من أهم خواص القرن الذي نعيشه هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بمعدلات سريعة، ومنذ بداية التسعينات من القرن العشرين بدأت هذه الثورة تحدث تغييرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم وأساليب التعامل مع بعضهم البعض، وإلى التعامل مع الأحداث القريبة والبعيدة، وأصبحت القوة والغنى والتقدم تقاس بمقياس واحد هو الاندماج في الحضارة العلمية والأخذ بمعطيات الثورة المعلوماتية، وأبرز جوانب الثورة المعلوماتية هو الجانب الخاص بالتطورات المدهشة في عالم الحاسوب، فهو لا يزداد سرعة وكفاءة فحسب، بل يزداد تخصصاً ورخصاً وصغراً وانتشاراً واستخداماً، ويتحرك من المغناطيسي إلى الضوئي إلى الرقمي، ومن الثابت إلى المتحرك، ومن الجامد إلى الناعم، ومن المادة إلى الخلية العضوية (اللقاني، ٢٠٠١).

وتؤثر الثورة المعلوماتية بشكل مباشر على التعليم، فالانفجار المعرفي المتمثل في الزيادة الكمية والنوعية في المعرفة وفروعها يحتم على المؤسسات التعليمية أن تعيد النظر في أسس اختيار وتخطيط وبناء المناهج والمحتوى الدراسي، وأساليب التعامل مع المعرفة، كما أن الوسائل التكنولوجية المتعددة ستمكن من إنتاج المنهج الدراسي الجماعي، لهذا كان لزاماً على كل مجتمع يريد اللحاق بالعصر المعلوماتي أن ينشئ الأجيال على تعلم الحاسوب والتعامل مع تقنياته، ويؤهلهم لمجابهة المتغيرات المتسارعة في هذا العصر، وقد قامت بعض الدول بوضع خطط استراتيجية تعمل على جعل الحاسوب وشبكة الانترنت عنصراً أساسياً في المنهج التعليمي (الحرك، ٢٠٠٢). إن مهمة التربية في عصر الثورة العلمية التكنولوجية التي نعيشها باتت تشمل أبعاداً ثلاثة (محمد، ٢٠٠٥):

أولها: أن تتكيف مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأن تستجيب لحاجاتها المتجددة.

ثانيها: أن تلعب دوراً في هذا التطور، وأن تعمل على تصحيحه وتقويمه إن لزم الأمر.

ثالثها: أن تعمل على تطوير طبيعة عملها نفسه، بسبب هذا التطور، وبسبب الوسائل الجديدة التي يضعها التقدم التكنولوجي، ولاسيما في مجال تكنولوجيا التربية.

ولا غنى للمؤسسات التعليمية في البلدان العربية في عصر المعلومات عن إنشاء نظم للمعلومات التعليمية علي كفاءة عالية بحيث يتوافر فيها شروط أهمها (جوهر، ٢٠٠٥):

١- القدرة علي اختزان البيانات بحجم يحقق توافر قدر كافي منها لاتخاذ القرار الرشيد بشأن أي مشكلة أو موقف قائم فعلاً أو يحتمل ظهوره في المستقبل.

٢- التوقيت المناسب لتوصيل البيانات إلي كافي مراكز صناعة القرار.

٣- التنظيم السليم للبيانات حتى يحقق توقيتها الإجابة السليمة الوافية لما قد يستفسر عنه صانعو القرارات.

وكنتيجة للثروة العلمية والطفرة التكنولوجية وما تبعه من تقدم فى شتى مجالات العملية التعليمية أدى ذلك إلى زيادة على الإنفاق فى التعليم.

٨- تزايد الإنفاق على التعليم

إن دراسة حجم الإنفاق التعليمي ومجالاته توضح الجهود التي تبذلها الدول فى مجال التربية والتعليم خدمة لأبنائها واستثمار لقدراتها وإمكانياتها وخاصة إذا ما قورن ذلك بتجارب دولاً متقدمة. إذ أن التعرف على ما ينفق على التعليم يساعد أجهزة التخطيط فى وضع الخطط والبرامج المتعددة التي تقوم على حساب تكلفة الطالب وما يترتب على ذلك من قبول إعداد جديدة من الطلبة فى التعليم مستقبلاً والتخطيط لذلك من جميع النواحي كأعداد الهيئة التدريسية والكتب الدراسية والنشاطات اللاصفية وتجهيز المباني (الإنشاء والإحلال والترميم والصيانة والإمداد بالمياه والغاز والكهرباء والهواتف) وتوفير الأجهزة والأدوات إلى غير ذلك من جوانب العملية التعليمية.

ومن مؤشرات الكثافة:

- متوسط تكلفة الطالب بكل مرحلة وبكل نوعية من التعليم.
 - مقدار الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى ميزانية الدولة بالنسبة للدخل القومي.
 - تطور حجم الإنفاق على التعليم ومقارنته بالتطور فى إعداد الطلاب.
 - مقارنة الإنفاق على التعليم ومتوسطات تكلفة الطالب بالمعدلات العالمية.
 - مقارنة بين تكلفة الطالب بكل من الحضر والريف.
 - نسبة الإنفاق على التعليم من ميزانية الأسرة.
 - نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم أي نسبة ميزانية التعليم إلى عدد السكان. وهناك عدة عوامل تؤثر فى الإنفاق على التعليم منها:
 - مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية.
 - متوسط نصيب المعلم من الطلاب.
 - عدد الحصص الدراسية لكل معلم.
 - الخطة الدراسية.
 - حجم المدرسة وتشكيلاتها الصفية.
 - المجتمع الذي تخدمه المدرسة (ريف- حضر).
 - مستوى معيشة الأفراد.
 - المباني المدرسية ونظام الدوام المدرسي (صباحي – مسائي).
 - حجم الإهدار التربوي الذي يرجع إلى الرسوب والتسرب.
- وتنقسم مصروفات التعليم بالوزارة إلى:(وزارة التربية والتعليم، دائرة الاحتياجات التعليمية):

١- مصروفات إنمائية: وهي المصروفات غير المتكررة وتشمل تكاليف المباني التعليمية و ثمن المعدات والتجهيزات والأدوات والإناث .

٢- المصروفات الدورية: وهي التي تكرر سنوياً وتنقسم إلى :

أ- مصروفات جارية وتشمل (المرتبات – الأجور – المكافآت – مصروفات المياه والكهرباء والإيجار والكتب والمواد التعليمية الاستهلاكية كالورق والمواد المخبرية ومصروفات صيانة المباني والمعدات والأجهزة).

ب- مصروفات رأسمالية وتشمل (استبدال السيارات، استبدال الأثاث ومعدات المكاتب، وصرف بدل الأثاث للهيئة التدريسية، استبدال الآلات والمعدات).

جدول ١٤

متوسط تكلفة الطالب حسب نوع التعليم والمنصرف الفعلي

العام الدراسي	التعليم الأساسي		التعليم العام والتعليم بعد الأساسي	
	الحلقة الأولى	الحلقة الثانية	الصفوف ٦-١	الصفوف ٧-٩
1980	تم تطبيقه من عام ١٩٩٨		1166	1860
1985			1347	2503
1990	Implementation Started in 1998		952	1342
1995			766	989
2001	465	398	281	357
2002	555	894	420	492
2003	734	744	462	519
2004	812	821	541	585
2005	914	933	653	675
2006	1046	1068	784	799
2007	1225	1079	الصفوف 4-1	الصفوف 10-5
			1011	1041
2008	1357	1188	1137	1227
2009	1477	1289	1198	1407
2010	1,343	1,209	1,109	1,346
2011	1,667	1,532	1,407	1,949
2012	1,845	1,721	1,697	2,092
2013	1,869	1,778	1,778	2,221
2014	1,891	1,808	1,872	2,387

العام الدراسي	التعليم الأساسي		التعليم العام والتعليم بعد الأساسي		
	الحلقة الأولى	الحلقة الثانية	الصفوف ٦-١	الصفوف ٧-٩	الصفوف ١١-١٢
2015	2,384	2,279	0	3,127	3,385
2016	2,150	2,086	0	0	3,054

ويلاحظ من الجدول السابق تزايد مستمر في متوسط تكلفة الطالب في التعليم، وتختلف تكلفة الطالب الواحد باختلاف مستويات التعليم و أنواعه أي تختلف الطالب بالمرحلة الابتدائية عنها بالمرحلة الإعدادية وكذلك بالمرحلة الثانوية كما تختلف تكلفة الطالب بالتعليم العام عن زميله بالتعليم التجاري عن التعليم الصناعي. كما تختلف تكلفة الطالب بالحضر والمدن المكتظة بالسكان عن الطالب بالمناطق الريفية والنائية المخلطة في الكثافة السكانية والتي تخدم تجمعات سكانية متناثرة ومتباعدة.

وتعتبر هذه تكلفة نظرية حيث أنها لا تؤخذ في الاعتبار التكلفة التي تتفق على الطالب المتسرب والطالب الذي يرسب مرة أو أكثر، أما التكلفة الفعلية فهي التي تأخذ عوامل الإهدار في الاعتبار ويتم الحصول عليها بضرب التكلفة النظرية x متوسط فترة القيد المدرسي، أي أن تكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية تضرب في ١,١٣ وفي المرحلتين الابتدائية والإعدادية معاً تضرب في ١,٢٦.

وبإلقاء نظرة على تطور موازنة وزارة التربية والتعليم مقارنة بموازنة الدولة يتضح أنها ارتفعت من ١٢,٢١% عام ١٩٨٩ إلى ١٧,٣٥% عام ١٩٩٥ من الميزانية العامة للدولة.

وبالنسبة للتطور في أعداد الطلاب والاعتمادات المالية خلال ٢٠ عاماً في الفترة بين عامي ٧٥/٧٤، ٩٤ / ٩٥ يتضح أن معدل الزيادة في إعداد الطلاب ١٢% مقابل زيادة في الاعتمادات المالية قدرها ١٦% سنوياً.

وبحساب معدل الزيادة السنوية في الفترة بين عامي (٨٩/٨٨، ٩٥/٩٤) في ميزانية التربية والتعليم يتضح أنها ١٠% سنوياً مقابل زيادة سنوية في الميزانية العامة للدولة قدرها ٣,٨% . علماً بأن معدل الزيادة السنوية في عدد الطلاب خلال هذه الفترة تساوي ٨% سنوياً وهذا يوضح مدى الاهتمام بالتعليم والإنفاق عليه (الشبكة التربوية، ٢٠١٧).

٩-الاتجاه نحو جودة التعليم

ولقد حظيت عمليات إصلاح التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم إلى حد جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر " عصر الجودة الشاملة " باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديد الذي تولد لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية ومحاولة التكيف معها، فأصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة الشاملة والإصلاح التربوي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، بحيث يمكن القول إن الجودة هي التحدي الحقيقي الذي يواجه الأمة في العقود القادمة (جريجز، ١٩٩٥).

والجودة الشاملة هي "مجموعة المعايير والإجراءات التي يهدف تبنيها وتنفيذها إلى تحقيق أقصى درجة من الأهداف المتوخاة للمؤسسة والتحسين المتواصل في الأداء والمنتج وفقاً

للأغراض المطلوبة والمواصفات المنشودة بأفضل طرق وأقل جهد وتكلفة ممكنين" (عبد الرءوف، ٢٠١٤، ص٤٦).

وتعرف إدارة الجودة الشاملة فى التعليم Total Quality Management In Education: بأنها استراتيجية تستهدف إدارة المدرسة على الالتزام بالتحسين المستمر والأساليب الإدارية عن طريق تحسين المدخلات والعمليات والمخرجات، وخلق مناخ يشجع جميع العاملين فى المدرسة على المشاركة الفعالة فى عمليات التغيير نحو تقليل الهدر وتعظيم المردود التربوي (موسى وزعل، ٢٠١٠).

أ- فوائد جودة التعليم

إن تطبيق واستخدام مبادئ إدارية معينة يترتب عليه تحقيق فوائد معينة، وتطبيق مفاهيم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تحقيق كثير من الفوائد من أبرزها: (زيدان، ٢٠١٠؛ داوود، ٢٠١١)

- زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى أداء العاملين بالمؤسسة.
 - ضبط وتطوير النظام الإداري ووضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات.
 - الارتقاء بمستوى المتعلمين (العقلي - الاجتماعي - الجسمي - النفسي - الثقافي).
 - الوفاء بمتطلبات المتعلمين وأولياء أمورهم والمجتمع.
 - إيجاد وتوفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية بين العاملين.
 - العمل بروح الفريق من خلال الترابط والتكامل بين العاملين بالمؤسسة.
 - وضع حلول لمشكلات المتعلمين وأولياء أمورهم وتمكين إدارة المؤسسة على ذلك.
 - رفع مستوى الوعي لدى المتعلمين وأولياء أمورهم تجاه المؤسسة بالالتزام بمعايير الجودة.
- وفي إطار ما تسعى إليه وزارة التربية والتعليم فى سلطنة عمان من العناية بالتحسين والتطوير، ومواكبة التطورات التربوية العالمية المستمرة، فقد تبنت الوزارة عدد من المشاريع فى خطتها الخمسية الثامنة، ومن بين تلك المشاريع مشروع نظام إدارة الجودة الذي يعتبر من الأنظمة الإدارية الحديثة للمعايير الدولية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٣).

ب- مشروع نظام ضبط الجودة الأيزو ٩٠٠١: ٢٠٠٨ بوزارة التربية والتعليم فى سلطنة عمان

انطلاقاً من رؤية الوزارة فى سعيها إلى تجويد البيئة التعليمية للإدارة والمعلمين والطلاب بالمدارس على نحو يكفل لهم التعاون لبناء جيل مجيد ومخلص لوطنه، قادر على التعلم المستمر وعلى التعايش مع الآخرين ويلبي متطلبات سوق العمل فى إطار من الالتزام والمسئولية، فقد وضعت الوزارة أهدافاً وبرامج محددة فى خطتها الخمسية الثامنة من بينها مشروع إرساء نظام إدارة الجودة الأيزو ٩٠٠١ وقد جاء هذا المشروع أثر جهود دائرة ضبط الجودة من خلال بحثها عن نظام جودة يتلاءم وطبيعة العمل بالوزارة والاحتياج الحقيقي للتطوير، ويأتي هذا الاعتماد للنظام بعد عملية التشخيص التي نفذتها الوزارة فى شهري يونيو ويوليو ٢٠١٠م بالتعاون مع خبراء فى مواصفة الأيزو للوقوف على واقع العمل فى ضوء متطلبات المواصفة.

ونظراً لحجم وزارة التربية والتعليم وتداخل عملياتها، فقد ارتأت الوزارة أن يتم إرساء النظام على مديريةية التخطيط وضبط الجودة ومديرية الشؤون الإدارية ونظائرها فى المحافظات التعليمية كمرحلة أولى، على أن يتم تطبيق النظام لاحقاً ليشمل جميع المديريات والأقسام التابعة للوزارة.

يقوم المشروع على أساس التأكد من مطابقة الخدمات المقدمة من مجال المطابقة لمتطلبات المواصفة، بما يحقق رضا المستفيد المتمثل في المدارس الحكومية ومدارس التربية الخاصة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٣).

وقد تم تشكيل مجلس الجودة وفق القرار الوزاري رقم (٢٠١٢/٤٤٧) بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣م برئاسة معالي الدكتورة مديحة الشيباني وزيرة التربية والتعليم، كما تم تشكيل فريق ودعم وتسيير نظام إدارة الجودة بالمحافظات التعليمية وفق القرار الوزاري رقم (٢٠١٢/٤٥٠) بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٥ (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٦).

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الجودة الشاملة تسعى لإعداد إنسان بمواصفات معينة حتى يستطيع العيش في مرحلة تتسم بغزارة المعلومات والتقدم التكنولوجي الهائل، وتقع هذه المسؤولية على التعليم في إعداد أفراد يستطيعون القيام بذلك بكفاءة من أجل التكيف مع المنظومة العالمية الجديدة.

إجراءات وتوصيات ختامية

أدت التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها المجتمع العماني منذ عام ١٩٧٠ إلى تغير في النظم التعليمية في سلطنة عمان، وتعتبر هذه التوصيات بمثابة أساليب مواجهة تلك المتغيرات.

أولاً: إجراءات مرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية

١. العمل على تكوين أوجه التقدير الملائمة للطلاب، كتقدير أهمية العلم وجهود العلماء باعتبارها من أبرز عوامل التغيير في المجتمعات، وتقدير أهمية التمسك بالقيم الدينية والقيم الاجتماعية السامية، وذلك من خلال إبراز أهمية العلم والعلماء في مناهج التربية الإسلامية واللغة العربية.
٢. لأجل زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة، يستلزم دعم برامج التوجيه المهني للطالبات في مراحل التعليم الأساسي لإرشادهن لالتحاق بالبرامج التعليمية الهندسية والتقنية والإدارية ذات الصلة المباشرة باحتياجات سوق العمل، وإيجاد برامج تدريبية للنساء تتناسب وقدراتهن لممارسة مهن عملية في سوق العمل، والتوسع ببرامج التعليم المناسبة لعمل النساء.
٣. تكوين العقلية المتفتحة التي تؤمن بأهمية التطوير وحميته ولا تتمسك بالقديم لمجرد أنها ألفته وتعودت عليه، وذلك من خلال إطلاع الطلاب على ما وصلت إليه الدول المتقدمة، وإشراكهم في دورات تدريبية علمية.
٤. تزويد الطلاب بالمهارات الأساسية التي تمكنهم من العيش في مجتمع ناهض متغير، وتساعدتهم على سرعة التكيف والتوافق مع المجتمع وثقافته المتعددة، وذلك من خلال تطوير المناهج الدراسية وتزويدها بأهم لمتغيرات الاجتماعية في البلد.

ثانياً: إجراءات مرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية

١. إعداد القيادات الذكية الواعية لإمداد المجتمع بها في شتى مجالات الحياة وميادينها، وذلك من خلال تدريب القيادات الحالية وتدريب وتوعية الطلاب في المدارس من خلال الأنشطة المدرسية.
٢. تحويل المدارس إلى وحدات إنتاجية ومساهمة للدخل، من خلال تقديم العديد من المشروعات التي يمكن أن تدرج تحت هذا التوجه، فمن الممكن أن تنشئ المدرسة متجراً صغيراً، أو مقهى للإنترنت، أو مركزاً للتدريب على الكمبيوتر، أو التدريب على فنون التطريز والتفصيل.

- والخياطة، أو تقوم بإنتاج بعض المصنوعات الجلدية أو الخشبية أو الورقية، كما يمكن الاتفاق مع مصانع الأغذية لتغليف وتعليب منتجاته، ومن هذا العائد يتم الإنفاق على الخدمات التعليمية الخاصة.
٣. خصخصة بعض الخدمات التعليمية، لمجال صيانة الأبنية المدرسية ومتابعتها بصفة دورية للحفاظ على جودتها أطول فترة ممكنة، فيترك لأطراف الشراكة المجتمعية مهام الصيانة نظير نفقات رمزية تدفع دوريا لهذه الأطراف.
٤. تبني فلسفة الاستثمار في الصناعات التعليمية ومنها إقامة مصانع خاصة بالتربية والتعليم تعمل على تزويد المدارس بالأثاث المدرسي متعدد الاستخدام، وكذا الأجهزة المعملية، وشراء مستلزمات الوزارة والمديريات والمدارس وفق الاحتياجات الفعلية، وتقنين توزيع الأدوات والوسائل واختيار الشركات المناسبة لإنتاج الوسائل والأدوات المدرسية.
٥. التوسع في قطاع التعليم العالي، والعمل على إدخال تخصصات جديدة تواكب المتغيرات المجتمعية في البلد، وذلك من خلال إنشاء جامعات عصرية قادرة على التعامل مع التغيرات والتطورات التكنولوجية في شتى المجالات.
٦. تعديل المناهج بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية في البلد، وذلك من خلال إدراج بعض التغيرات الاقتصادية في مناهج الدراسات الاجتماعية.
٧. تطوير المنظومة التعليمية ونوعية التعليم من خلال التركيز على التخصصات ذات الارتباط المباشر باحتياجات سوق العمل، مع تزويد الخريجين بالمهارات اللازمة ورفع كفاءتهم حسب مجالات التعليم الخاصة بهم.

المراجع

١. الاتحاد (٣١ ديسمبر ٢٠١٥). عمان ترفع أسعار الوقود والضراب لاحتواء أزمة النفط. استرجع في ٥ يونيو ٢٠١٧. استرجع من <http://www.alittihad.ae/details.php?id=116451&y=2015>
٢. إلياس، طه الحاج (١٩٩٠ م). المناهج بين الثوابت والمتغيرات. عمان: مكتبة الأقصى.
٣. بليخانوف، سيرجي (٢٠٠٥). **مصلح على العرش قابوس بن سعيد سلطان عُمان**. ترجمة خيرى الضامن، ط ٢، مسقط، ص ٢٤٦.
٤. جريجز، ديان بون وريك (١٩٩٥). **الجودة في العمل دليلك الشخصي لتأسيس وتطبيق معايير الجودة الكلية**، ترجمة حسن الفرسان وناصر محمد العديلى. السعودية: دار آفاق الإبداع العالمية للنشر والإعلام، ص ٩-١٠.
٥. جريدة عمان (٢٠١٧). **اتجاه سلطنة عمان نحو الخصخصة**.
٦. جوهر، صلاح الدين أحمد (٢٠٠٥). **أساليب وتقنيات الإدارة التربوية في ضوء ثورة الاتصال والمعلومات**، مجلة التربية، كلية التربية جامعة الأزهر، العدد ١٠٥، ص ٢٣.
٧. جينز، انطوني (أكتوبر ٢٠٠٢). **بعيدا عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية**، ترجمة شوقي جلال، الكويت: عالم المعرفة، العدد ٢٨٦، ص ١١.
٨. الحارثي، سعيد بن سيف بن ناصر (٢٠٠٦). **التغير الاجتماعي وعلاقته ببنية الأسرة العمانية دراسة سوسيولوجية ميدانية مقارنة بين الريف والحضر ولايتي (دماء والطائيين - إبراء) بالمنطقة الشرقية - نموذجا**. (رسالة ماجستير غير منشورة). الرباط: جامعة محمد الخامس.

٩. الحرك، هشام (٢٠٠٢) الانترنت في التعليم ومشروع المدرسة الالكترونية، شبكة النبا المعلوماتية : دمشق
١٠. خلف الله، أحمد ربيع عبد الحميد (١٩٩٢). السياسات التعليمية وعلاقتها ببعض المتغيرات المجتمعية في مصر خلال الفترة من ١٩٧٠- إلى ١٩٩٠. المؤتمر الثاني عشر (السياسات التعليمية في الوطن العربي)، مصر، ١، ٢٧-١.
١١. خليل، نبيل سعد (٢٠٠٦). خصخصة التعليم رؤية مستقبلية. القاهرة: دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع.
١٢. دائرة التخطيط التربوي. التقرير الإحصائي السنوي، ١٩٧٤ - ١٩٧٥. (سلطنة عُمان، د.ت)، ص٨٤.
١٣. دائرة التخطيط التربوي، التقرير الإحصائي السنوي ١٩٧٤- ١٩٧٥، ص٨٤.
١٤. داوود، عبد العزيز أحمد (٢٠١١). إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي ط١. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
١٥. زيدان، سلمان (٢٠١٠). إدارة الجودة الشاملة الفلسفة ومداخل العمل ج١. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
١٦. سلام، عبد الحكيم أحمد (١٩٩٦). أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على انساق القيم في المجتمع اليمني: تحليل بنائي مقارن (رسالة دكتوراه). كلية الآداب، جامعة عين شمس.
١٧. شبل بدران: "التعليم للجميع .. أم للمتميزين ؟"، الأهرام، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٧ أبريل، ٢٠٠٠، ص١٧.
١٨. شريقي، ناشي شريقي (٢٠٠٢). التحولات الاجتماعية- الاقتصادية وتأثيرها في بعض القيم الاجتماعية بالمجتمع السعودي: دراسة تطبيقية على عينة من الأسر السعودية بمدينة جدة (رسالة دكتوراه). قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
١٩. الصوفي، علي حمزة عباس (٢٠١٠). عمان في عهد السلطان قابوس بن سعيد، دراسة في التطورات الداخلية (١٩٧٠-١٩٩٥)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، ص٢٣٧).
٢٠. عبد الدايم، عبد الله (٢٠٠٠). دور التعليم العالي الخاص في تجديد التعليم العالي. المؤتمر التربوي الثاني لكلية التربية-خصخصة التعليم العالي والجامعي (٧٥-٩٥)، مسقط، سلطنة عمان: مطبعة جامعة السلطان قابوس.
٢١. عبد الرؤوف، طارق (٢٠١٤). الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم ط١. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
٢٢. عبد الله، أسماء خليل (٢٠٠٥). التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم: الأسباب والنتائج المتوقعة (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.
٢٣. العبدواني، تقي (٢٠١٠). قراءة في مسيرة التعليم في سلطنة عمان، مجلة رسالة التربية، العدد ٣٠، سلطنة عمان، ص١١١.
٢٤. العريني، سارة إبراهيم (٢٠٠٧/١). أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي. المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
٢٥. عمر، محمد عبد الحلیم (٢٠٠١). العولمة والاقتصاد الإسلامي، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، العدد الخامس عشر، ص ص ٣٨٨ - ٣٨٩.
٢٦. العيسري، عامر بن محمد بن عامر (٢٠٠٤). أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية على المناهج الدراسية. ورقة عمل مقدمة للقاء التربوي الرابع ٣ - ٥ / ٤ / ٢٠٠٤ م. مسقط.
٢٧. عيسى، أحمد محمد (٢٠١٠). التعليم في عُمان مسيرة تطويرية متواصلة، مجلة رسالة التربية، العدد ٣٠، سلطنة عُمان، ص٧٩.
٢٨. غتيمه، محمد متولي (١٩٩٦). القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي - التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص١٥.
٢٩. فلاته، أحمد بن محمد (٢٠١٢). مقومات شخصية المعلم في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة: المعلم السعودي نموذجا. المؤتمر العلمي الدولي الأول- رؤية إستراتيجية لمستقبل التعليم في مصر

- والعالم العربي في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة- كلية التربية- جامعة المنصورة- مصر، مج ١. ص ٣٩٩-٤٤٤.
٣٠. القاضي، المكاشفي عثمان دفع الله القاضي (٢٠١٣). استراتيجيات البحث العلمي: دليل المهارات التطبيقية للباحثين. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
٣١. اللقاني ومحمد (٢٠٠١ م). **مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل**. القاهرة: عالم الكتب.
٣٢. مجلة النهضة العمانية، العدد ١٢٠، (سلطنة عمان، ١٩٧٩)، ص ٥٦.
٣٣. محمد، عبد المنعم محمد (٢٠١٠). **أشكال الخصخصة وضوابط تطبيقها**. بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر (اتجاهات معاصرة في تكوير التعليم في الوطن العربي)، كلية التربية، جامعة بني سويف، بني سويف، مصر.
٣٤. محمد، عبد اللطيف محمود (٢٩-٣٠ إبريل ١٩٩٥ م). **العلاقة بين نوعية التعليم ونوعية الحياة في مصر رؤية مستقبلية**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث، لكلية التربية جامعة حلوان، "التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين"، المجلد الثاني، ص ١١٦.
٣٥. **المرأة العاملة في سلطنة عمان**. استرجع في ١٠/٥/٢٠١٧. استرجع من alolabor.org/wp-content/uploads/2010/10/oman.doc.
٣٦. **المرأة في الاقتصاد**. استرجع في ١٠/٥/٢٠١٧. استرجع من <https://www.noonpost.org/content/17012>.
٣٧. المعافا، محمد يحيى (٢٠١٣). **متطلبات تطوير مناهج التعليم منهج المواد الاجتماعية في ضوء متغيرات العصر**. ورقة عمل مقدمه لملتقى المناهج المنعقد خلال الفترة (٢٤ - ٢٥ / ٦ / ١٤٣٤ هـ). كلية التربية - جامعة نجران.
٣٨. المعهد العربي للتخطيط، ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي، البحرين، ١٨ / شباط / ١٩٧٥، ص ٢٤٤.
٣٩. المهدي، مجدي صلاح طه (٢٠١٣). **اقتصاديات الجودة التعليمية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
٤٠. موسى، رشاد علي عبد العزيز، وزعل، إيناس يسري سليم (٢٠١٠). **دور الجودة التعليمية الشاملة في تنمية إبداع الطفل**. الإسكندرية: دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر.
٤١. نصير، تقوى (٢٠١٣). **اتجاهات معلمي المدارس الثانوية الحكومية في مدينة اربد نحو خصخصة التعليم العام في الأردن** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
٤٢. النفيسي، عبد الله. **تثمين الصراع في ظفار ١٩٦٥-١٩٧٥**. د. م، ص ٦٤.
٤٣. وزارة الإعلام والثقافة، **الإنسان أساس التنمية**، (سلطنة عمان، ١٩٧٥)، ص ٨.
٤٤. وزارة التربية والتعليم (٢٠١٦). **هيكل مشروع نظام إدارة الجودة**. مسقط: المؤلف.
٤٥. وزارة التربية والتعليم (٢٠١٣). **مشروع نظام إدارة الجودة الأيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨**. ط ١. مسقط: المؤلف.
٤٦. وزارة التعليم العالي - سلطنة عمان (٢٦ أكتوبر ٢٠١١). **الجامعات والكليات الخاصة في السلطنة**، استرجع في (٣٠ أبريل ٢٠١٧)، استرجع من: <https://www.mohe.gov.om/InnerPage.aspx?id=30C2284B-7B6D-49C7-BE63-2DCF29E48905>.
٤٧. <https://www.mohe.gov.om/InnerPage.aspx?id=30C2284B-7B6D-49C7-BE63-2DCF29E48905>.
٤٨. اليونسكو (١٩٩٨). **من المجتمع المحلي إلى المجتمع العالمي، التعليم ذلك الكنز الكامن**، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة جابر عبد الحميد، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٤٠.
49. Adelinda Araujo Candeias, Nicole Rebelo & Manuela Oliveira (2008). Student Attitudes Towards Learning and School Study Personal Attributes, university of Evora Portugal, www.project.uevora.pt/document, 10/3/2015.
50. Robert Anton Mertz, Education and Man Power in the Arabian Gulf , Beirut ,1972 , P. 61.